

الحسبة ودور المحاسب في المجتمع الإسلامي

بمقام
الأستاذ محمد عمر التهامي

هذه الصفحات من تراثنا الإسلامي تتناول القسام
المنسوبة على الحسبة من حيث نشأتها والدور الذي
للم محاسب في مجال الاقتصاد .

فقد كان من الضروري وجود من يتسوم بالاشراف على التعامل في الأسواق وتنظيم المعاملات التجارية ، سواء بين التجار أنفسهم ، أو بينهم وبين المشترين ، ولذا وجد منصب الحسبة ، وأسند الى المحتسب القيام بهذا العمل ، مساعده في ذلك الأئماء والعرفاء ، فالحسبة وإن كانت في أساسها وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله (١) ، لقوله تعالى : (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) (٢) ، إلا أننا لن نتعرض هنا لأحكام الحسبة إلا فيما له صلة بالمعاملات التجارية خاصة فيما يتعلق بالفش والتدليس والمماطلة في دين من الديون ومنع المنكرات في الأسواق ومراقبة الأسعار والتجارات والمعاملات ، والاشراف على تنظيم الأسواق (٣) ، وقد تخطت الحسبة بهذا المعنى الديني الحلقى من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الى واجبات عقلية مادية تتفق والمصالح العامة للمسلمين ، واعتبرت خدمة اجتماعية واقتصادية تعمل على تحقيق حسن المعاملات بين أفراد المجتمع في نطاق التعاليم الدينية والشرعية ، إذ هي تعني في التشريع الاسلامي بشكل عام ما يطلق عليه المصلحة العامة في التشريع المصري (٤) ، وإلى جانب ذلك أيضا تعتبر وظيفة إدارية قضائية في آن واحد ، إذ أن المحتسب كان مكلفا بالفصل في بعض القضايا التي لا ينظرها القضاة (٥) ، كما أن الحسبة اشتمل في الموضوعات التي تباشر النظر فيها ، وهي من ناحية أخرى اشتمل في تسميتها من كلمة أحكام السوق (٦) .

والمختلف المؤرخون حول منشأ الحسبة ، فذهب البعض الى أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) كان أول محتسب لأنه نهى عن الفش وقال : (من غشنا ليس منا ، وذهب البعض الى القول بأن « عمر بن الخطاب » هو المحتسب الأول في الاسلام ، فقد كان يطوف بالشوارع والأسواق حاملا درته معه ، ومنى رأى غشاشا أو مدلسا خفقه بالدرة مهما يكن شأنه ، وربما أثلث بضاعته ، على حين ذهب آخرون ، وبصفة خاصة من الكتاب المعدنين الى أن الحسبة قد عرفت في عهد الأمويين ، أو أنها نشأت في العهد العباسي (٧) ، وعلى أية حال ، فقد تدمجت معالم الحسبة منذ القرن الثالث الهجري ، إذ حفلت المدن الاسلامية بالمراكز التجارية والصناعية والأسواق ، وزخرت بطوائف التجار وأهل الحرف والصناعات ذوي الميول والاتجاهات السياسية المتعارضة والمذاهب الدينية المختلفة ، مما جعل الدولة الاسلامية

تنزع الى فصل الحسبة عن القضاء ، وجعلها أداة رقابة وضبط وتنفيذ سريع ، حتى لا يضطرب الأمن وتختل أصول المعاملات التجارية وتعم الفوضى (٨) .

وقد قامت الحسبة في بلاد المغرب والأندلس على نفس الأسس والأصول التي وضعت لها ولتحقيق الأغراض نفسها ، لذا كانت خطة الحسبة في الأندلس يتولاها أحد القضاة (٩) ، وكثيرا ما كان يلقب بقاضي الجماعة ، وبالوزير تفخيما لشأنه وتعظيما لقدره ، وينسدرج تحت اختصاصاته الاشراف على أعمال الحسبة (١٠) ، فقد كانت من الوظائف الهامة والمرموقة التي يتطلع اليها رجال الدولة (١١) . وتعتبر كتب الحسبة مصدرا رئيسيا لدراسة تاريخ الاقتصاد في البلدان الاسلامية والقائم الضوم على الحياة الاجتماعية والنشاط التجاري (١٢) .

أما عن المحتسب الذي يقوم بتنفيذ واجبات الحسبة ، فقد كان يشترط أن تتوفر فيه عدة شروط أهمها : معرفة أحكام الشريعة والتفقه في أمور الدين ، وأن يكون حازما في تنفيذ الأحكام الترمعية على المخالفين ، بعيدا عن الغرور والتفاخر واللباقة بالمنصب أو السلطة ، عفيفا عما بأيدي الناس من أموال ، متورعا عن قبول الهدية أو الرشوة ، كما يشترط فيه حسن المظهر والهندام وأن يتصف بالرفق ولين القبول ، ومطابقة الوجه وسهولة الأخلاق (١٣) .

وقد أوضحت كتب الحسبة ، سواء الشرقية أو المغربية ، أعمال المحتسب وواجباته وقد اتفقت في مضمونها مع بعضها البعض ، إذ أن العسبة هي إحدى النظم الاسلامية التي طبقت في دول العالم الاسلامي شرقه ومغربيه . وقد تضمنت واجبات المحتسب عدة أغراض منها الاشراف على الآداب العامة والنواحي الدينية ، والأسعار ، والأسواق ، والباعة والمعاملات ، وكشف الغش والتدليس والمعاينة عليه (١٤) . وكذلك حمل الناس على المصالح العامة في المدينة والأسواق ، والاشراف على المكاييل والموازين والمعمل على ضبطها ، واجبار المماثلين على دفع ديونهم طالما كان في امكانهم ذلك ، وإلى جانب ذلك معرفة حيل الباعة في أمور التدليس أو الغش وكشفها والقضاء عليها ، وتنظيم الأسواق التجارية بصفة عامة (١٥) . هذا وإن كانت قد أسندت الى المحتسب أعمال أخرى ، ولكنها لا تندرج تحت ما نحن بصدد من أعمال المحتسب في الأسواق والمعاملات التجارية . ويصور لنا المقرئ نقلا عن ابن سعيد ، صورة حية نابضة بالحركة عن كيفية مباشرة المحتسب

لأعماله في الأسواق ، فقد كان يسير في الأسواق راكباً دابته ، ويحمله في ركبته أرواقه حاملين معهم الموازين والمكاييل لمعايرة أوزان الباعة ، والتأكد من وزن الخبز بالذات ، إذ كان وزنه معلوماً وسمرًا ، حتى لا يكون هناك مجال للتلاعب في أوزانه . أما اللحم فكان يشترط عليهم وضع ورقة مكتوب عليها الأسعار التي حددها المحتسب ، كما اتبع المحتسب بعض الأساليب ، التي مازلتنا نستمثلها حتى اليوم ، في اختيار الباعة ومدى التزامهم بالأوزان والأسعار فقد كان يدس عليهم صبيًا أو جارية ليشاع منهم ثم يقوم باختبار الوزن ومراجعة السعر ، فإن وجد نقصاً في الوزن أو مخالفة لما حدده لهم من الأسعار ، قاس على ذلك حالهم مع الناس في التعامل ، ويقوم بتوقيع العقوبة الفورية على المخالف ، والتي تبدأ بالتوبيخ أو الضرب والتجريس والتشهير في السوق ، أو النفي من الأسواق ، بل من المدينة بأسرها . وكل ذلك يجري وفق أحكام العبة وقواعدا التي يتدارسها المحتسب ويمثلها للباعة (١٦) .

وكان على المحتسب مفاجأة الأسواق والباعة في أوقات الغفلة عنه ، كما يتخذ له فيها عيونا يوصلون اليه الأخبار وأحوال السوق (١٧) والاشراف على تنظيم الأسواق ومنع الجلوس في طرقاتها ، أو اخراج الباعة لمصاطب الدكاكين حتى لا يضايق المارة كما يمنع أحمال الحطب والتبن وأحمال الحلفاء من دخول الأسواق حتى لا تلحق الضرر بالمارة ، ويعمل أيضا على أن تكون حوانيت المطارين والبيازين بعيدة عن كانت صناعته تحتاج الى وقود نار كالتباز والطباخ والحداد حتى لا يحدث ضرر بينهم لعدم النجاس ، والعمل على نظافة الأسواق (١٨) .

وكانت واجبات أعمال المحتسب في الاشراف على الباعة وأصحاب الصنائع في الأسواق متعددة ومتشعبة ، فقد كان عليه أن يشرف على الفرانين والتبازين ، فيقوم بتفريقهم على الدروب والمحال وأطراف البلد لما في صناعة الخبز من أهمية وبأمرهم بإصلاح المداخل ، وتنظيف الفرن من اللباب المحترق والرماد المتناثر حتى لا يلتصق بالخبز ، إلى جانب نظافة الفرانين وأدواتهم المستعملة في المعجن ، كما فرض عليهم وضع علامات مميزة على أطباق المعجن إذا كثرت عنده حتى لا تختلط مع بعضها البعض (١٩) ، أما بالنسبة للتبازين فقد فرض عليهم اتباع الأصول الشرعية في عمليات الذبح يذكر اسم الله ، واستقبال القبلة ، وعدم استخدام السكين كالة (أي غير مسنونة) وكذلك عدم نفع لحم الشاة بعد السلخ حتى لا تتغير نكهة اللحم ، كما

اشترط على القصابين عدم بروز اللحوم عن حد مصاطب الخوانيت ، وعزل لحوم المأمر عن لحوم الضأن وتعليق أذنان المأمر على لحومها الى آخر البيع حتى لا يختلط الأمر عند المشتري . وكذلك بيع الآليات مفردة عن اللحم ، ولا يخالطها جلد ولا لحم ، الى جانب اتباع النظافة الشخصية للمحل أيضا ، كما يعتبر الذبائح اذا شك فيها ، بالقائها في الماء فان طفت فهي ميتة ، وان رسمت فهي مذبوحة ، واتباع هذه الطريقة في اختبار صلاحية البيض (٢٠) .

كما تولى الاشراف على صناعات المأكولات المختلفة مثل صناعات الزلابية (نوع من الفطائر التي يدخل في عملها العسل واللوز) (٢١) ، والشواتين ، اذ يقوم بوزن الحسلان قبل ادخالها في التنور ويكتبها في دفتره ، ثم يعيد وزنها بعد اخراجها ، فاذا نقص وزنها الثلث فقد تنامي نضجها ، والاعادها الى التنور مرة أخرى حتى يتم نضجها (٢٢) . وكذلك الرواسين (اي بانمي الرووس والكوارع) حيث يأمره بكتفها ، وعدم خلط رووس المأمر بالضأن ، بأن يجعلوا في أفواههم زواجر لا يرفعونها لتسيبها (٢٣) ، كما تناولت وظيفة المحتسب الاشراف الى البشائر الذين كانوا يبيعون أنواعا من الأعشاب الطبية والأدوية الجاهزة أيضا لشرابيين حيث كانوا يصنعون الأدوية السائلة والمركبة والمعاجين والمراهم وكذلك العطارين الذين كانوا يبيعون العقاقير الطبية ، خاصة أن هذه الأنواع من السلع كانت عرضة للفسد بوسائل كثيرة يصعب اكتشافها (٢٤) . وتناولت أعمال المحتسب أيضا الاشراف على البزازين (بانمي الثياب) ، والحاككة (من ينسج الغزل) ، والخياطين ، والقطانين (٢٥) ، والكتانين ، والحرييين ، وأيضا الصباغين . وقد وضعت لهم شروط وقواعد لممارستهم لهذه الأعمال ، والاعتماد من الفسح في التدليس (٢٦) . وكذلك الاشراف على الأساكفة (صانعي الأحذية) ، والصاغة (صانعي الحلي المصنوعة من الذهب والفضة) ، والنحاسين والمداين (صانعي الأدوات النحاسية أو الحديدية) ، ومنهم من الفسح أو التدليس فيما يقومون بصنعه (٢٧) . كما تناولت أعمال المحتسب أيضا الاشراف على البياطرة ، وما يقومون به من علاج الدواب المختلفة ، وضرورة معرفتهم بعملها وطريقة معالجتها ، وكذلك الاشراف على الفصادين (٢٨) والمجسمين (٢٩) والأطباء والكهالين (٣٠) والمجبرزين (٣١) ، والمجرائين (٣٢) ، ويختبرهم ويراقب أعمالهم ويلزمهم باتباع القواعد المتعارف عليها وفق الأصول العلمية المعمول بها (٣٣) . وهذه الأعمال وان كانت تنسم بالصيغة الطبية مما يجعلها تبدو بعيدة عما نحن بصدده من تناول أعمال المحتسب في الأسواق ، ولكنها في الحقيقة وثيقة الصلة بموضوع الدراسة ، حيث أنها تعتبر نوعا من المعاملات ولها سمة التعامل التجاري لما تتضمنه من اتفاق نقدي بين القائمين عليها والمتفعين بأعمالهم .

ولم تقتصر واجبات المحتسب على الأعمال السابقة ، بل تناولت أيضا الإشراف على نخاسي العبيد والدواب ، ومقاجة أسواقهم ، ومراقبة مدى تنفيذهم للقواعد التي تتبع في تعاملهم في بيع العبيد والدواب ، كما وضعت الأسس التي تنظم هذه العملية (٣٤) . كما تولى المحتسب تحصيل الجزية من أهل الذمة طبقا لما تقرر عليهم (٣٥) وقام المحتسب أيضا بعدة أعمال أخرى تتصل بالتواحي الدينية والآداب العامة ، والعبادات ، وليس هنا مجال لذكرها لتشعبها وارتباطها بمجالات أخرى غير المجالات التجارية أو الاقتصادية ، وما يتصل بها من مراقبة الأسواق والباعة وضبط موازينهم ومكاييلهم ومنع الفس (٣٦) . كما أوضح « ابن عبدون » واجبات المحتسب التي أشرنا إليها ، وزاد عليها بعض الواجبات الملقة على عاتقه في أمور العبة على القوارب التي تحمل البضائع والتجار ، ومراعاة عدم زيادة حمولتها عن المقدار المحدد لها (٣٧) .

وقد بلغت وظيفة المحتسب وأعمال الحسبة في الدولة الإسلامية درجة كبيرة من الدقة في ضبط الأمور وتنظيم المعاملات في الأسواق مما دفع البيزنطيين إلى أخذ نظم الحسبة ووظيفة المحتسب وتطبيقها عندهم ، وأضحت من الدقة والصرامة ، بحيث غشى بأسها التجار ، وكان من العير عليهم تهريب السلع والبضائع ، أو التلاعب في أسعارها ، أو الخلل بنظم الأسواق (٣٨) .

ولعل من أهمية هذه الوظيفة أنها انتقلت إلى ممالك أسبانيا المسيحية ، وإن كان نفوذها قد تقلص عنها وصار عمل المحتسب مقصورا على مراقبة الأسفار والموازين ، ويسمى هناك بالاسم العربي نفسه *Almohtacen* كذلك ظلت وظيفة المحتسب قائمة في المغرب حتى اليوم ، في الوقت الذي انقرضت فيه من المشرق ، وهذا دليل على أصالتها وضرورة الحاجة إليها في بلاد الغرب الإسلامي .

ولم تكن الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية العامة ، ولكن قام أولو الأمر بمراقبة الأسواق والمعاملات التجارية مراقبة دقيقة لمنع الفس وضبط الأمور (٣٩) . ويطلق بعض المستشرقين على المحتسب اسم « مفتش الأسواق والبضائع أو السلع ، والمقاييس والمكاييل والأوزان (٤٠) » .

كما يطلقون على الحسبة اسم : الشرطة المدنية ، أو الشرطة المسسولة في الأسواق والأداب العامة (٤١) . وهذا مما يدل على أهمية الحسبة والمحتسب في حجم المعاملات التجارية والاشراف على الأسواق ، كما يدل على ما بلغت من الدقة والتنظيم مما ساعد على استقرار الأمور ، وأسهم في ازدهار النشاط التجاري .

الأعوان والعرفاء :

على الرغم من تعدد الواجبات الملقاة على عاتق المحتسب وتشعبها ، إلا أنه كان قادراً على مجابعتها ، والقيام بأعبائها ، وقد استعان على تنفيذ ذلك بالأعوان والعرفاء لمساعدته في تنفيذ مهام وظيفته ، ولهذا كان يختار بنفسه الأعوان الذين يعملون معه ، مراعيًا في ذلك أن تتوفر فيهم الأمانة والنزاهة ، ويحدد للأعوان أجره معلومة في اليوم حتى يمكن للمحتسب أن يقطع لهم منها في تصرفهم بحسب ما مضى من النهار (٤٢) . كما اختار عريفاً من أهل كل صناعة أو تجارة ليكون مسئولاً أمامه عما يصدر من أهل حرفته ، ويلزم المحتسب معرفتها ، فقد روي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : « استعينوا على كل صنعة بصالح أهلها » (٤٣) ويشير المقرئ إلى وجود عريف على أبواب كل صنعة من الصنائع في كل سوق من أسواق مصر ، يتولى أمرهم ، كما يقوم أعوان المحتسب بالطواف على أبواب الحرف والتجارة ومراقبتهم (٤٤) .

العقوبات التي يوقعها المحتسب :

وقد سن للمحتسب نوعية العقوبات التي يوقعها على من يخالف وذلك حتى تكون له هبة في النفوس ، ويخشوا بأنه ، ويكون ذلك لهم رادعاً يمنعهم من ارتكاب المعالقات أو الأخطاء ، ولذا منح المحتسب سلطة تنفيذية في توقيع العقوبة الفورية على من يخطئ وهو ما عرف بالتعزير ، كنوع من العقاب والتأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود ، وتختلف باختلاف نوع الذنب المقترف وحال فاعله ، ويكون بالأعراض عن المخطئ جليل القدر ، أو بالتهديد والتشويش ، أو بالضرب والمحبس (٤٥) . والتعزير يوافق الحدود من حيث أن الغرض منه هو التأديب والزجر بحسب اختلاف الذنب ، ويخالف الحدود من حيث أنه يجوز فيه الشفاعة أو العفو ، كما يختلف باختلاف منزلة ومكانة المخطئ ، إلى جانب أن تعزيره متروك للحاكم أو القاضي ، وإذا حدث تلف بسبب التعزير فيجب ضمانه (٤٦) .

والتعزير وان كان نوعا من العقاب لم يقرره القرآن ، ولكن اتفق عليه في معظم البلاد الاسلامية ، ويشترط فيه عدم الزيادة عن الحدود ، ويجوز في التعزير أن يجرى من ثيابه ، الا ما يشرع مودته ، ويشهر في الناس وينادى عليه بذنبه اذا تكرر ذلك منه ولم يقطع عنه ، ويجوز أن يحلق شعره ولا تحلق لحيته ، واختلف في جواز تشييم وجهه وان كان قد أجازته الأكثرية من الفقهاء (٤٧) - ويكون التعزير أيضا بالتوبيخ بالقول أو الضرب بالسوط المتوسط الغلظ ، أو بالدرة (٤٨) ، أو النفي من البلد ، أو التجريس والتشهير بأن يلبس المشهر به طرطورا من اللبد ، منقوشا بالخرق الملوثة ومكلا بالودع والأجراس ويطلق به في الشوارع (٤٩) ، وتوقع هذه العقوبات تبعا للذنب الذي يرتكبه المخطيء ، وعلى حسب مركزه الاجتماعي .

وقد قام الاشراف على الأسواق بدور ايجابي في استقرار المعاملات وانتعاش العمليات التجارية ، وضبط أمور أصحاب الصنائع ، وذلك نتيجة لتطبيق قواعد الحسبة ، وقيام المحتسب بواجبات عمله خير قيام ، يساعده في ذلك الأعيان والعرفاء ، الى جانب منحه سلطة تنفيذية في توقيع العقوبات الفورية على المخالفين كل حسب ذنبه ، وهذا أدى من جانب آخر الى زيادة هيبة المحتسب في نفوس العامة وأصحاب الصنائع وجعلهم يلتزمون الدقة والابتعاد عن الغش والتدليس أو الإخلال بالكيل أو الميزان مما أدى في نهاية الأمر الى انضباط أمور المعاملات التجارية في الأسواق .



الهوامش والمصادر

- ١ - أبو يعلى : الأحكام السلطانية ، ص ٢٦٨ . وانظر أيضا الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٠٨ ، ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٥ .
- ٢ - سورة آل عمران (٣) : آية ١٠٤ .
- ٣ - راجع أبو يعلى : الأحكام السلطانية ، ص ٢٦٩ - ٢٧١ ، الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٠٩ وما بعدها ، النويري : نهاية الأرب ، ج ٦ ، ص ٢٩٢ - ٢٩٥ .
- ٤ - د- ماجد : تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى ، ص ٥٥ .
- ٥ - راجع : ابن خلدون ، المقدمة ، ص ٢٢٦ .
- ٦ - الكتاني : (أبو زكريا يحيى بن عمر ، الأندلسي) : أحكام السوق ، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب ، نشر فرحات الدشرابي ، تونس ١٩٧٥ ، ص ٩ - ١٠ ، ص المقدمة .
- ٧ - د- الرافعي : حضارة العرب ، ص ١٣٧ ، وانظر أيضا : الشهابي : الحسبة في الإسلام ، ص ١٠٣ .
- ٨ - الأستاذ/ عبد الحميد المبادي : صور وبحوث عن التساريف الإسلامية ، ص ١١٧ - ١١٧ ، الشهابي : الحسبة في الإسلام ، ص ١٠٣ - ١٠٥ .
- ٩ - القرني : نفع الطبيب ، ج ١ ، ص ٢١٨ ، وانظر أيضا : زيدان (جرجي) : تاريخ التمدن الإسلامي ، ج ١ ، ص ١٩٠ .
- ١٠ - القرني : نفع الطبيب ، ج ١ ، ص ٢١٨ وانظر أيضا : الأستاذ/ عبد الحميد المبادي : صور وبحوث عن التاريخ الإسلامي ، ص ١٦٤ .
- ١١ - النباهي (أبو الحسن عبد الله) : المرتبة العليا فيمن يستحق القضاء والقضاة ، المنشور بعنوان (تاريخ فضاء الأندلس) نشر ليفي بروفنسال ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٨١ ، وانظر أيضا : ١٢ -
- Provençal : Histoire de L'Espagne Musulmane, T3, P. 457.
- Dozy : Spanish Islam, P. 457.
- ١٣ - ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٥ ، وانظر أيضا : الشيزري : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ٦ - ١٠ ، القرني : نفع الطبيب ، ج ٦ ، ص ١٦٩ - ١٦٩ .
- ١٤ - أنظر الكتاني ، كتاب أحكام السوق ، مقدمة الكتاب ، ابن الأخوة : معالم القرية في أحكام الحسبة ، ص ٣ ، ابن تيمية (أبو العباس أحمد) : الحسبة في الإسلام ، مطبعة المؤيد بالقاهرة سنة ١٣١٨ هـ ، ص ٥ وما بعدها ، الشيزري : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ص ٤ - ٥ .
- ١٥ - أنظر : ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٥ ، ابن عيون : رسالة ابن عيون في الحسبة ، نشر ليفي بروفنسال في كتاب ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة ، المعهد العلمي الفرنسي بالقاهرة ١٩٥٥ ، ص ٣٥ - ٤٩ ، وكذلك : رسالة ابن عبد الرموف في الحسبة ، والمنشورة في نفس الكتاب السابق ، ص ٨٤ . وانظر أيضا في كتاب ثلاث رسائل أندلسية : رسالة عمر بن عثمان الجرسيني في الحسبة ، ص ١١٩ - ١٢٠ .
- ١٦ - القرني : نفع الطبيب ، ج ١ ، ص ٢١٨ - ٢١٩ .
- ١٧ - الشيزري : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ١٠ .
- ١٨ - ابن الأخوة : معالم القرية في أحكام الحسبة ، ص ٧٨ ، الشيزري : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ١١ ، ١٤ .
- ١٩ - الشيزري : نهاية الرتبة ، ص ٢٢ - ٢٤ ، ابن الأخوة : معالم القرية ، ص ٩١ - ٩٢ .
- ٢٠ - الشيزري : نهاية الرتبة ، ص ٢٧ - ٢٨ ، ابن الأخوة : معالم القرية ، ص ٩٣ ، وانظر أيضا ابن عيون : رسالة ابن عيون في الحسبة ، ص ٤٣ ، وكذلك

- ابن عبيد الرووف (أحمد بن عبيد الله) : رسالة ابن عبيد الرووف في أداب
 العصبية والحسب ، نشر ليفي بروفنسال ، ص ٩٢ - ٩٥ .
- ٢١ - الشيزوي : نهاية الرتبة ، ص ٢٥ - ٢٦ .
- ٢٢ - المصور السابق ، ص ٣٠ .
- ٢٣ - نفسه ، ص ٣٢ .
- ٢٤ - الشيزوي : نهاية الرتبة ، ص ٤٢ - ٤٨ .
- ٢٥ - التغانون (سردها : قطان) وهو الذي يقوم بندف الشطن ويقابله في المعصر
 العالي المتجد (الشيزوي : نهاية الرتبة ، هامش ١ ، ص ٦٩) .
- ٢٦ - الشيزوي : نهاية الرتبة ، ص ٦١ - ٧٢ .
- ٢٧ - المصور نفسه ، ص ٧٣ ، ٧٩ .
- ٢٨ - القصد : شق العرق لاستفراخ الدم منه ، أما لردائه ، وأما خواف من حدوث
 امراض نتيجة كثرة الدم (انظر الشيزوي ، نهاية الرتبة ، هامش ١ ، ص ٨٩) .
- ٢٩ - الحجام : استعاض الدم الفاسد أو الزائد (انظر الشيزوي ، نهاية الرتبة ،
 هامش ٢ ، ص ٩٥) .
- ٣٠ - الكعال : طبيب امراض العيون .
- ٣١ - الجبرون : هم أطباء العظام في تلك المصور .
- ٣٢ - الجراثيمون : هم أطباء الجراحة (انظر : الشيزوي : نهاية الرتبة ،
 هامش ١ ، ٢ ، ٣ ، ص ٩٧ ، عن الكعاليين والجبرين والجراثيمين) .
- ٣٣ - الشيزوي : نهاية الرتبة ، ص ٨٠ - ٩٧ .
- ٣٤ - المصور السابق ، ص ٨٤ ، ٨٥ .
- ٣٥ - المصور السابق ، ص ١٠٦ .
- ٣٦ - تجدر الاشارة الى أن (ابن الاطوة) في كتابه معالم القرية قد تناول أعمال
 الحسب ، وإن كان قد أخذ الأبواب الأربعين الرئيسية التي تناولها « الشيزوي » في كتابه
 « نهاية الرتبة في طلب العصب » وأضاف إليها بعض الأعمال الدينية والاجتماعية التي
 أسندت الى الحسب ، وبلغ كتابه سبعين بابا .
- ٣٧ - ابن عبيدون : رسالة ابن عبيدون في العصبية ، نشر ليفي بروفنسال في « ثلاث
 رسائل أندلسية في العصبية » ، ص ٣٩ وما بعدها .
- ٣٨ - د. المولى : الاميراطورية البيزنطية والمواضع الاسلامية ، ص ١٢٧ .
- ٣٩ - د. زيادة : لمحات من تاريخ العرب ، ص ٢٥٥ .
- ٤٠ -
- Dozy : Supplement Aux Dictionnaires Arabs, VI, P. 85.
- ٤١ - د. شلبي : السياسة والاقتصاد في التفكير الاسلامي ، ص ١٧٧ .
- ٤٢ - ابن عبيدون (محمد بن أحمد النجيب) : رسالة ابن عبيدون في القضاء
 والعصبية ، نشر ليفي بروفنسال ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ١١ .
- ٤٣ - الشيزوي : نهاية الرتبة في طلب العصبية ، ص ١٢ .
- ٤٤ - القريري : الحالة العامة بكتشف الفم ، الطبعة الثانية ، ص ١٨ ، وانظر
 أيضا : د. زيادة : لمحات من تاريخ العرب ، ص ٢٥٥ .
- ٤٥ - الماوردي : الاحكام السلطانية ، ص ٢٠٥ ، الشيزوي : نهاية الرتبة في طلب
 العصبية ، ص ١٠٩ ، ابن الاطوة : معالم القرية ، ص ١٨٤ - ١٨٨ .
- ٤٦ - الماوردي : الاحكام السلطانية ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ ، ابن الاطوة : معالم القرية
 في احكام العصبية ، ص ١٩٠ - ١٩٥ ، الشيزوي : نهاية الرتبة ، ص ١١٠ ، وانظر
 أيضا : د. شلبي : السياسة والاقتصاد في التفكير الاسلامي ، ص ١٧٨ ، وكذلك :
 الشهاوي : العصبية في الاسلام ، ص ١٤٦ - ١٥٠ .
- ٤٧ - الجريسي : رسالة في العصبية ، نشر ليفي بروفنسال ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .
- ٤٨ - الندوة : تصنع من جلد البقر أو الجمال .
- ٤٩ - الشيزوي : نهاية الرتبة ، ص ١٠ ، وانظر أيضا : د. مآجد : تاريخ الحضارة
 الاسلامية في المصور الوسطى ، ص ٦٥ .